«الصحة» تهدد مشافي الحسكة الخاصة بالإغلاق.. والنقابة تبرر!

الحسكة - دحام السلطان

الأزمة المركّبة التي لا تزال تعيشها محافظة الحسكة في مختلف المجالات المعيشية والخدمية، ولاسيما المرتبطة منها في الجانب الطبي وتفاصيله والمتعلق بالمواطن بعد أن أصبح اعتماده قسرياً في موضوع الطبابة والعلاج الذي يخصه، على القطاع الخاص ومصاريفه الباهظة الثمن، نتيجة لخروج معظم مؤسسات القطاع الصحي الحكومي المجاني عن الخدمة، باستثناء المشفى الوطني بالقامشلي، الذي يقدم إمكانات وخدمات طبية لا يُستهان بها على الرغم من حالة الاختناق الخدمي الذي يعيشه، ولكنه ومع ذلك فإنه لا يستطيع هو وبعض المراكز الصحية الموجودة أن يفي بالغرض.

مدير صحة الحسكة الدكتور محمد رشاد خلف كشف لـ«الوطن» عن إنذار المديرية لمعظم المشافي الخاصة بالمحافظة وهددتها بالإغلاق، على خلفية الشكاوى التي طرقت باب الصحة والتي تتعلق كلها بموضوع ارتفاع الأسعار والتعرفة الطبية المعمول بها الآن في المشافي الخاصة، وطالبتها بالتقيّد والالتزام بالتعرفة الطبية المحددة من وزارة الصحة حسب القرار التنظيمي رقم ٧٩/ت والقرار التنظيمي رقم ١٣/ت تاريخ ١٥/٩/٢٠١٣ المتضمن تعديل تعرفة وحدة الأعمال الطبية والجراحية وتحديدها بـ٧٥٠ ليرة كحد أعلى و٣٧٥ ليرة كحد أدنى.

وأشار خلف إلى ما لحظته الجولات الرقابية من المديرية، على المشافي وما شاهدته من ارتفاع وزيادة في أجور العمليات الجراحية والإقامة والخدمات الطبية المقدّمة لمرضى تلك المشافي التي زادت على حدها الطبيعي المتعارف عليه لافتاً إلى أن الفرق الطبية والفنية تطلع وبشكل دائم على واقع جاهزية المشافي بالإطار العام وغرف العمليات وحالات التعقيم فيها، إضافة إلى الاطلاع على أجهزة التنفس الآلي بشكل خاص.

بدوره بين نقيب أطباء الحسكة الدكتور زهير جورج أن الأسعار في البلد وكحالة عامة وبعيداً عن المسألة الطبية، قد ارتفعت قيمتها إلى عشرة أضعاف، على الرغم من أن أجرة الكشف الطبي «المعاينة» هي أقل بكثير من حالة التضخّم النقدي الحاصلة اليوم، ومن يتحمل هذه الفروقات الطبية هو الطبيب، وبالنسبة لتعرفة سعر الوحدة الجراحية الصادرة عن وزارة الصحة منذ عام ٢٠٠٤ لا تزال على التعرفة ذاتها إلى يومنا هذا، ولم يسر عليها حجم ارتفاع أسعار اليوم.

وأكد جورج أن الحلول من المفترض أن تتبناها وزارة الصحة وليس الطبيب أو المشفى الخاص، وأن تعمل الوزارة على تصدير تعاميم جديدة تتناسب وظروف اليوم، مشيراً إلى أن المشافي الخاصة تحصل على المواد الطبية اللازمة لعملها من السوق السوداء، لأنه ممنوع عليها نقلها براً وجواً من مصادرها في المركز وإلى المحافظة، بما في ذلك مواد الصيانة.

٧٥ بالمئة أضرار الزيتون بسبب «الذبابة» وحبات البرد في السويداء

انخفاض إنتاج الزيتون إلى ٨ آلاف طن والزيت إلى ١٣٠٠ طن

السويداء- عبير صيموعة

بين رئيس دائرة وقاية النبات في مديرية زراعة السويداء حسن الحايك أن الظروف المناخية السائدة في فترة نضوج ثمار الزيتون أدت إلى انتشار ذبابة ثمار الزيتون في المحافظة، تراوحت الإصابة بالحشرة بين ٥ إلى ٢٥ بالمئة من المساحات وذلك حسب الصنف والموقع.

وأوضح الحايك أن الإصابة في المساحات المزروعة على ساحة المحافظة والتي وصلت إلى نحو ١٠ آلاف هكتار بلغت ٢٥ بالمئة إضافة إلى تفاوت الإصابة ضمن الحقل الواحد لافتاً إلى انه بغض النظر عن توافر الظروف المناخية الملائمة لانتشار هذه الحشرة قامت الدائرة منذ بداية الموسم بتعليق مصائد فرمونية في مواقع زراعة الزيتون في مناطق السويداء والقريا –شهبا –صلخد بلغت نحو ١٥٠ مصيدة فرمونية وبعد متابعة المصائد الفرمونية وارتفاع اصطياد الحشرة للذكور منها تم بالتنسيق مع دوائر زراعة المناطق والوحدات الإرشادية تعليق المصائد الغذائية الجاذبة والتي تتوفر موادها في دائرة الوقاية في قرى عتيل– ريمة اللحف– تعارة – عمرة– داما– جرين بمساحة تقدر بحوالي ٦٠٠ هكتار وكانت النتائج مجدية حيث تراجعت نسبة الإصابة إلى ٢–٥ بالمئة في المساحات التي طبقت ضمنها المكافحة بالمصائد الجاذبة والتي وصلت إلى حوالي ٢٥ ألف مصيدة استخدمت فيها العبوات البلاستيكية من المزارعين والمادة الغذائية الجاذبة مجانية مقدمة من مديرية الزراعة موضحاً أنه أثناء التشريح المستمر للثمار تم ملاحظة عدو حيوي يتطفل على يرقة الحشرة سيتم دراسته وإمكانية حمايته وتربيته.

ولفت الحايك إلى انخفاض إنتاج الزيتون في المحافظة وانخفاض نسبة الحمل، حيث يقدر الإنتاج من الزيتون لهذا العام بحوالي ٨,٦ آلاف طن بينما يقدر إنتاج زيت الزيتون بـ١٣٠٠ طن من الزيت عازيا السبب إلى أن ٩٠ بالمئة من المساحة المزروعة من الزيتون هي بعلية ولنجاح زراعة الزيتون يجب توافر معدل مطري سنوي لا يقل عن ٤٠٠ ملم وهو غير متوفر في المحافظة.

هذا ولم يقتصر الضرر الذي لحق بثمار الزيتون في المحافظة على انتشار حشرة ذبابة الثمار في كثير من المساحات إذ ألحقت الأمطار الرعدية المحملة بحبات البرد الكبيرة الضرر بثمار الزيتون مؤدية إلى تساقطها وتهشمها إضافة إلى تساقط الأوراق بعد الكشف عن المساحات المزروعة بالزيتون في عدد من القرى التي ضربتها الأمطار الرعدية تم تقدير الضرر بأكثر من ٥٠ بالمئة من الإنتاج على كامل المساحة المزروعة علماً بأن إجمالي المساحة المزروعة بأشجار الزيتون في تلك القرى ٨٧ هكتاراً منها ٤٤ هكتاراً ضمن المساحات المنظمة تعود إلى ٧٢ مزارعاً ممن تعود إليهم تلك الحيازات المخصصة.

٦٥ ألف طن صادرات زراعية معظمها قمر الدين وكمون

الشالط: ١٠٠ مليون دولار صادرات غرفة زراعة دمشق في ٦ شهر

محمد راكان مصطفى

كشف رئيس غرفة زراعة دمشق عمر الشالط عن تصدير الغرفة حتى نهاية شهر أيلول الماضي ٦٣ شهادة منشأ بنحو ١٠٠ مليون دولار أميركي، وبوزن إجمالي بلغ نحو ٦٥ ألف طن، مشيراً إلى أن المواد صدرت إلى دول عربية منها الكويت السعودية الإمارات مصر والأردن، إضافة إلى دول أجنبية منها تركيا ألمانيا إسبانيا السويد وأميركا.

وأوضح الشالط في حديثه مع «الوطن» أن أعلى قيمة من الصادرات كانت من مادة قمر الدين إذ بلغت قيمة صادراتها نحو ٥٦ مليون دولار لما يقارب ٤ آلاف طن، على حين بلغت قيمة الصادرات من مادة الكمون نحو ٨,٢ ملايين دولار لما يقارب ٤ آلاف طن، كما بلغ حجم الصادرات من زيت الزيتون نحو ١٥ ألف طن بقيمة نحو ٩ ملايين دولار، هذا وبلغ حجم الصادرات من التفاح نحو ٢٢ ألف طن بقيمة تقارب ٢,٢ مليون دولار.

وحازت مصر المرتبة الأولى من حيث حجم الصادرات وبين الشالط أنه تم التصدير لها نحو ٢٦ ألف طن من التفاح وقمر الدين وغيرها بقيمة نحو ٥٨ مليون دولار، على حين إنه بلغت الصادرات إلى تركيا نحو ١٤ ألف طن من زيت الزيتون والكمون وغيرها بقيمة نحو ٦ ملايين دولار، إضافة إلى السعودية بما يقارب ٨ آلاف طن من زيت الزيتون والتفاح والكمون وغيرها بقيمة نحو ١٠ ملايين دولار.

وبين الشالط أنه حتى تاريخه بلغ حجم الصادرات من مادة قمر الدين ما يقارب ٦ آلاف طن بقيمة ١٠٥ ملايين دولار، على حين بلغ حجم الصادرات من مادة الكمون نحو ٦ آلاف طن بقيمة ١٢,٧ مليون دولار، كما بلغ حجم الصادرات من زيت الزيتون ما يقارب ٧ آلاف طن بقيمة ١٤,٢ مليون دولار والتفاح بلغ حجم صادراته نحو ٢٣ ألف طن بقيمة ٢,٥ مليون دولار.

وفي سياق آخر كشف الشالط عن توزيع الغرفة للعائلات في الغوطة الشرقية ٢٦٠٠ منحة من الزراعات الأسرية بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي wfp.

وفي التفاصيل توزعت المنح بين قطاع الغوطة بـ٨٠٠ منحة مثلها لقطاع حران، أيضاً ٤٧٥ منحة لقطاع دوما، و٥٢٥ منحة لقطاع الكسوة.

وبين الشالط أن المنح تشمل موسمين زراعين صيفياً وشتوياً لزراعة ٥٠٠ متر مربع يتوافر فيها مصدر مائي جانب المنزل أو في مكان منفصل، يتم توزيع بذور الفول والبازلاء والسبانخ والبصل إضافة إلى سلة غذائية شهرية أو بطاقة اسمية تتيح لحاملها شراء ما يحتاج إليه من مواد عبر مراكز محددة بقيمة ٢٥ إلى ٢٨ ألف ليرة، بشكل شهري وطوال فترة المنحة، كما يتم في الموسم الصيفي تركيب شبكة ري بالتنقيط مجاناً لكامل المساحة المزروعة المحددة بـ٥٠٠ متر مربع وشتول البندورة والفليفلة وبالباذنجان.

وأوضح الشالط أنه بعد الاحتفاظ باحتياجات المنزل من الإنتاج يتم بيع باقي الإنتاج لحساب الأسر، منوهاً بأنه يتم منح كل ٥ مستفيدين من المنحة مواد لتصنيع المنتجات الزراعية الفائضة كما تتم المساعدة بتسويق الإنتاج عن طريق غرف الزراعة، بهدف تثبيت الأسر في الأرض ومساعدتهم على المعيشة.

> **٢٦٠٠ منحة من الزراعات الأسرية إلى الغوطة الشرقية وقسائم شرائية للمستفيدين بـ٢٨ ألف ليرة طوال فترة المنحة**

١١ ألف زواج و٤٢ ألف ولادة مسجله في ١٠ أشهر

إقبال كبير على الزواج في حماة

حماه- محمد أحمد خبازي

لم تقف الظروف الاقتصادية الصعبة لمعظم الشباب حائلاً أمام الزواج وتشكيل أسرة، فقد بلغ عدد واقعات الزواج المسجلة في الشؤون المدينة بحماة ١٠٩٠٠ واقعة، بينما بلغ عدد حالات الطلاق ١٧٥٦ حالة وذلك منذ بداية العام الحالي حتى تاريخ ٢٠ الشهر الجاري.

وبين مدير الشؤون المدنية في حماة فراس صيوم لـ«الوطن» أن عدد واقعات الولادات المسجلة حتى تاريخه أيضاً بلغ ٤٢٤٢٤ واقعة منها ٣٤٣٧٠ ولادة حديثة و٨٠٥٤ ولادة مكتومة.

وأما عدد الوفيات فبلغ ٧٠٣٧ حالة ونقل سكن ١١٦٨٩ وواقعات تصحيح قيود ١٠٠٥.

وأشار صيوم إلى منح المديرية ٥٢٥٦٧ بطاقة شخصية للمواطنين، منوهاً بأن منح البطاقة يتم خلال ٤٨ ساعة حكماً.

وأوضح أن منح القيود يتم لكل المحافظات إلكترونياً، فالمديرية مربوطة على شبكة الكترونية يتم من خلالها أيضاً منح القيود من مركز المحافظة إلى مراكز المناطق الأربع في كل من سلمية ومصياف ومحردة والسقيلبية.

وللتخفيف من الازدحام الشديد الذي تشهده المديرية يومياً رأى صيوم ضرورة توجه المواطنين إلى مراكز خدمة المواطن الأربعة المحدثة في أحياء حماة، فمنها يمكنهم الحصول على كل ما يحتاجون إليه من بيانات وقيود وتسجيل واقعات مدنية، وذلك يخفف عنهم جهداً ووقتاً كبيرين، فهي مجهزة بكل الوسائل اللازمة لذلك، ومربوطة إلكترونياً مع المديرية، وتقدم لهم كل الخدمات الضرورية التي تقدمها مديرية الشؤون المدينة.

٣,٥ مليارات لعقود ترحيل الأنقاض في ريف دمشق في ٢٠١٨

٨٥ ألف متر مكعب أنقاض رحلت من عين الفيجة و٧٠ ألفاً في حرستا

عبد المنعم مسعود

أكد مدير الخدمات الفنية في محافظة ريف دمشق غسان الجاسم تنظيم عقود ترحيل في أغلب مناطق ريف دمشق، منوهاً بأن المناطق أصبحت جاهزة لدخول ورشات الخدمات من هاتف ومياه وكهرباء للكشف على البنية التحتية والبدء بإعادة الخدمات تمهيداً لعودة الأهالي إلى مناطقهم لممارسة حياتهم بشكل طبيعي ودون أي نقص في الخدمات، لافتاً إلى أن أغلب مناطق الريف أصبح بالإمكان عودة الأهالي إليها بعد أن تم إنجاز جزء لا بأس به من عمليات ترحيل الأنقاض.

وبيّن الجاسم أن عقود ترحيل الأنقاض في الريف تم تخصيصها من الحكومة بمبلغ ٣,٥ مليارات ليرة خلال عام ٢٠١٨ كمرحلة أولى على حين إنه لم يكن هناك مبالغ مرصودة خصيصاً لترحيل أنقاض في عام ٢٠١٧ من الريف وإنما تمت الموافقة على العقود ورصد المبالغ الخاصة بها.

وبيّن الجاسم أن لمدينة داريا عقوداً للخدمات وعقوداً للبلدية منها مدخل داريا وتكلفته تصل إلى مليار ليرة إضافة إلى عقد ترحيل أنقاض تم التعاقد عليه مع الإنشاءات العسكرية وجاءت المباشرة والبدء بالتنفيذ وبتكلفة تصل إلى مليار ليرة وهناك عقد مع الشركة العامة للطرق والجسور بقيمة ٢٥٠ مليوناً لترحيل الأنقاض تم إنجازه.

ووفقاً للجاسم فإن حجم ترحيل الأنقاض يختلف بين يوم وآخر بسبب عمل الشركات إلا أنه تم ترحيل ٧٠ ألف متر مكعب في حرستا وفي منطقة نبع عين الفيجة وصلت الكمية المرحّلة إلى حدود ٨٥ ألف متر مكعب.

ولفت الجاسم أن عودة الأهالي أدت إلى زيادة في الأنقاض في بعض المناطق فالردميات أصبحت توضع في الشوارع مبيناً أن الهدف الرئيس من العمل على فتح الطرقات لكون أغلب الخدمات من كهرباء وهاتف وصرف صحي تمر بجانب هذه الطرقات وفتح الطرقات الرئيسية يساعد في إعادة تأهيل البنى التحتية التي تمر مع هذه الطرقات على حين يعود للوحدات الإدارية في كل مدينة أو بلدة العمل على فتح الطرق الفرعية داخلها.

وأشار الجاسم إلى أن مرحلة أولى تعني منطقة محددة ضمن مدينة فمثلاً في داريا تم ترحيل الأنقاض فقط في منطقة دوار الباسل التي بدأ الناس بالعودة إليها وقد تم تأهيل أربع مدارس فيه أيضاً.

وأوضح الجاسم أن بعض المناطق تحتاج إلى أكثر من عقد لترحيل الأنقاض مثل دوما وحرستا لذلك تم تقسيم العمل على مراحل ضمن كل مدينة عبر تقسيمها إلى قطاعات والتعاقد على كل قطاع على حدة مؤكداً صعوبة العمل على أي منطقة ككتلة واحدة.

وكشف الجاسم المباشرة بالطريق من المتحلق الجنوبي باتجاه أسواق الخير إلى عين ترما وأنه تم الانتهاء من فتح الطريق بمسافة ١,٥ كيلو متر ومؤكداً أيضاً المباشرة بالعقد الثاني أيضاً لطريق الكباس النشابية مبيناً أن عمليات التعاقد تنتظر موافقة الوزير لإجراء عقد بالتراضي مع الإنشاءات العسكرية ومع المؤسسة العامة للبناء وبعد الحصول على الموافقة وبسبب توافر الاعتماد سيتم تنظيم إضبارة عقد وإرسالها للتصديق عليها. مبيناً أن طريق حرستا دوما القديم تمت إزالة الأنقاض عنه وصولاً لإدارة المركبات.

وبيّن الجاسم أن ما يجري من رفع للأنقاض في سيدي مقداد هو من خلال مبادرة من الأهالي الذين تطوعوا لهذا الأمر وبمساعدة من آليات الخدمات الفنية للمحافظة.

وأوضح الجاسم أن موضوع عين الفيجة فإن عقد ترحيل الأنقاض بدأ به والشركة تعمل ولا تزال ورحل حتى الآن ٨٥ ألف متر مكعب من الأنقاض.

وبيّن الجاسم أن دوما تم الانتهاء من منطقة من أصل خمس مناطق تبدأ من الكورنيش إلى البرج الطبي باتجاه ساحة الشهداء، مبيناً أن المرحلة الثانية تم تجهيز العقود بانتظار عودة الأضابير مع التصديق عليها للبدء بها.